إقتصاد

غاصب المختار
jornalist.70@gmail.com

لبنان ودول الخليج... من القطيعة إلى تعزيز العلاقات
أبوزكي: الإجراءات الأمنيّة والاقتصاديّة حسّنت الثقة

مرت علاقات لبنان بدول مجلس التعاون الخليجي الست، المملكة العربية السعودية، الامارات العربية المتحدة، الكويت، البحرين، سلطنة عمان وقطر بمراحل متقلبة، من التعاون الاقتصادي الوثيق والدعم المالي والسياسي المستمر منذ السبعينات، مرورا بفتور وتوترات حادة بسبب تأثيرات الوضع السياسي والامني الاقليمي، وصولا الى مساعي التهدئة واعادة احياء الشراكة ودعم مؤسسات الدولة اللبنانية

ربطت دول الخليج اي دعم للبنان بانتظام الحياة الدستورية والسياسية، بعد حصول الشغور الرئاسي وبالتالي بقاء الحكومات في حالة تصريف الاعمال، وبضرورة حصر السلاح بيد الدولة اللبنانية وتطبيق الاصلاحات.

بعد انتخاب رئيس جديد للجمهورية وتشكيل حكومة، وبدء مسار الاصلاحات ومكافحة التهريب وضبط مخالفات المنتجات اللبنانية، واعلان الدولة بسط سلطتها الشرعية على كامل الاراضي اللبنانية، وحصر السلاح، تغيرت نظرة الدول الخليجية الى الوضع اللبناني، فرفعت السعودية ودول خليجية رسميا الحظر عن الواردات من لبنان دعما للاستقرار والمسار الحكومي الجديد.

لا شك في ان زيارة رئيس الجمهورية جوزف عون الى السعودية كانت نقطة الانطلاق والاساس لاعادة بناء الثقة بين لبنان ودول الخليج، حيث تم توقيع 22 اتفاقية امنية، اقتصادية، ثقافية، وتربوية، ليتم بعدها فتح المجال امام رفع الحظر عن سفر السياح السعوديين الى لبنان، واستعادة الحركة التجارية بين البلدين. كما تلتها زيارات الى دول مجلس التعاون الخمس، اسهمت في عودة العلاقات السياسية والاقتصادية الى طبيعتها.

"الامن العام" التقت الرئيس التنفيذي لمجموعة الاقتصاد والاعمال ورئيس مجلس الاعمال اللبناني-السعودي رؤوف أبوزكي.

■ ما المرتقب في تطور علاقات لبنان بدول الخليج بعد فتح باب الاستيراد وتخفيف القيود على سفر الرعايا؟

□ تدخل العلاقات بين لبنان ودول الخليج حاليا مرحلة جديدة تحمل فرصا جدية لاستعادة الزخم الذي ميزها تاريخيا. هناك استعداد خليجي واضح لتطوير العلاقات الاقتصادية مع لبنان واعادة بنائها على اسس اكثر استدامة، تأخذ في الاعتبار التحولات الكبيرة التي شهدتها الاقتصادات الخليجية، وفي الوقت نفسه حاجات لبنان الى التعافي واعادة الاعمار واستعادة النمو. يشكل استئناف دخول الصادرات اللبنانية الى السوق السعودية تطورا مهما يتجاوز اثره المباشر على التجارة، لأنه يعكس تحسنا في مستوى الثقة ويفتح الباب امام توسيع التعاون الاقتصادي تدريجا مع السعودية وبقية دول الخليج. كذلك، فإن أي تخفيف اضافي للقيود على سفر الرعايا الخليجيين الى لبنان ستكون له انعكاسات مباشرة على قطاعات السياحة والفنادق والمطاعم والتجارة والخدمات والعقارات.

■ الى اي مدى ساهمت الاجراءات الامنية والاقتصادية التي اتخذها لبنان في تحسين العلاقات مع دول الخليج؟

□ هذه الاجراءات كان لها اثر اساسي في تحسين مستوى الثقة. فقد ادى تشديد الرقابة على الصادرات اللبنانية، التدقيق في محتويات الشحنات، وتعزيز الاجراءات المرتبطة بمكافحة التهريب الى توفير درجة اكبر من الاطمئنان لدى الدول المستوردة. كما يشكل استئناف السعودية استيراد المنتجات اللبنانية مؤشرا عمليا الى ان الجهود التي بذلتها السلطات اللبنانية بدأت تحقق نتائج. هذه نقطة مهمة، لأن استعادة الثقة لا تحصل عبر التصريحات فقط، وانما من خلال اجراءات مؤسساتية قابلة للتحقق. ان المحافظة على هذه الاجراءات وتطويرها يمكن ان تساعد في توسيع صادرات لبنان الى الاسواق الخليجية وتعزيز موقع المنتجات اللبنانية فيها، خصوصا في قطاعات الصناعات والمنتجات التي تتمتع بقدرة تنافسية.

■ هل يمكن ان نشهد قريبا عودة للاستثمارات الخليجية والمشاريع المشتركة الى لبنان، بالتوازي مع عودة السياح والمصطافين؟

□ اعتقد ان المجال اصبح اكثر انفتاحا امام عودة الاستثمار الخليجي، وان كان ذلك سيحصل على الارجح بطريقة تدريجية. الاستثمارات الكبرى تحتاج الى وضوح سياسي وامني، والى بيئة تشريعية وقضائية وادارية تمنح المستثمر القدرة على التخطيط على المدى الطويل. لكن التطور الايجابي اليوم هو أن لبنان بدأ يستعيد قنوات التواصل والثقة مع الخليج، وهذا شرط اساسي لأي عودة استثمارية في المستقبل. اذا نجحت الحكومة في استكمال الاصلاحات المطلوبة وتعزيز الاستقرار، يمكن ان نرى انتقالا تدريجيا من عودة التجارة والسياحة الى استثمارات ومشاريع مشتركة. ثمة مؤشرات تؤكد ان لبنان لا يزال قادرا على جذب رؤوس الاموال عندما تتوافر الفرصة المناسبة. المطلوب اليوم هو توسيع هذه الحالات وتحويلها من استثمارات منفردة الى اتجاه اوسع يعيد لبنان الى خارطة الاستثمار الإقليمي.

■ مع عودة الصادرات اللبنانية الى الاسواق الخليجية، كم تتوقعون ان تبلغ الزيادة في حجم التبادل التجاري خلال المرحلة المقبلة؟

□ من المبكر تحديد نسبة دقيقة للزيادة، لكن الاتجاه العام يحمل امكانات واضحة للنمو. اعادة فتح السوق السعودية امام المنتجات اللبنانية توسع قاعدة التصدير وتتيح للشركات اللبنانية استعادة جزء من اسواقها التقليدية، كما يمكن أن تشجع على زيادة الانتاج والاستثمار في القطاعات الموجهة للتصدير. ان الاثر لا يقتصر على السوق السعودية وحدها، لأن تحسن العلاقات مع المملكة يعزز المناخ العام للعلاقات الاقتصادية اللبنانية - الخليجية ويفتح المجال امام نمو المبادلات مع بقية دول مجلس التعاون. لذلك، فان حجم النمو سيعتمد على قدرة لبنان على البناء على التطورات الحالية، والمحافظة على ثقة الاسواق الخليجية، وتحسين تنافسية صادراته وتسهيل عمليات الانتاج والتصدير. فمع تحسن الظروف السياسية والامنية، يمكن للتبادل التجاري ان يسجل نموا ملموسا خلال السنوات المقبلة.

■ هل يجري التحضير لمؤتمرات او فعاليات اقتصادية لبنانية - خليجية خلال الفترة المقبلة؟

□ هناك اهتمام واضح باعادة تنشيط التواصل المباشر بين رجال الاعمال والمستثمرين والشركات في لبنان ودول الخليج، وهو امر طبيعي بعد التحسن الذي شهدته العلاقات خلال الفترة الاخيرة. يمكن ان تشهد المرحلة المقبلة زيادة في اللقاءات والمنتديات والزيارات الاقتصادية، لأن استعادة العلاقات الاقتصادية تحتاج الى منصات تجمع المستثمرين والشركات وتساعد على تعريف الجانب الخليجي بالفرص المتاحة في لبنان، وفي الوقت نفسه تمكن الشركات اللبنانية من فهم التحولات الكبيرة التي تشهدها اقتصادات الخليج والفرص التي توفرها. تكتسب هذه اللقاءات اهمية اضافية اليوم، لأن الاقتصادات الخليجية اصبحت اكثر تنوعا وانفتاحا على قطاعات جديدة، مما يخلق فرصا امام الشركات والكفاءات اللبنانية للمشاركة في مشاريع عدة.

■ هل هناك زيارات اقتصادية خليجية مرتقبة الى لبنان؟

□ ثمة مؤشرات مشجعة في هذا الاتجاه، من بينها احتمال قيام وفد اقتصادي اماراتي بزيارة لبنان قبل نهاية العام. كما ان تحسن الظروف قد يفتح المجال مجددا امام زيارات رجال الاعمال والمستثمرين السعوديين. اهمية هذه الزيارات انها لا تقتصر على بعدها الرمزي، اذ يمكن ان تتحول الى مدخل لاعادة بناء شبكة العلاقات بين القطاع الخاص اللبناني والخليجي، والبحث في فرص استثمارية ومشاريع مشتركة.

لبنان يحتاج في هذه المرحلة الى استعادة التواصل المباشر مع المستثمر الخليجي، وتعريفه بالفرص الموجودة في قطاعات مثل السياحة والعقار والصناعة والزراعة والتكنولوجيا والطاقة والبنى التحتية. كل زيارة اقتصادية، يمكن ان تساهم في اعادة وضع لبنان تدريجا على خارطة اهتمام المستثمرين في المنطقة.

> **هناك استعداد خليجي لتطوير العلاقات الاقتصادية على اسس مستدامة**

■ كيف تنظر الى مستقبل العلاقات الاقتصادية بين لبنان ودول الخليج خلال المرحلة المقبلة؟

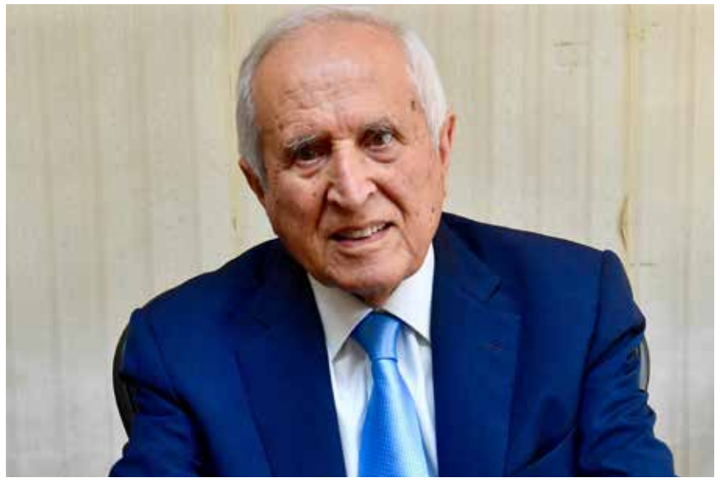

الرئيس التنفيذي لمجموعة الاقتصاد والاعمال ورئيس مجلس الاعمال اللبناني- السعودي رؤوف أبوزكي.

□ انظر بتفاؤل الى مستقبل هذه العلاقات. فالمؤشرات التي ظهرت خلال الفترة الاخيرة، وفي مقدمها استئناف الصادرات اللبنانية الى السوق السعودية وتحسن مستوى التواصل، تؤكد ان العلاقة دخلت مسارا ايجابيا يمكن البناء عليه. دول الخليج تمثل بالنسبة الى لبنان اكثر من سوق للصادرات أو مصدر للسياح، فهي شريك اقتصادي اساسي للبنان، سواء من خلال التجارة أو الاستثمار او السياحة أو فرص العمل أو حركة رؤوس الاموال. في المقابل، يستطيع لبنان أن يقدم الكثير للاقتصادات الخليجية بما يمتلكه من كفاءات بشرية وخبرات في الخدمات والقطاع المالي والتكنولوجيا والاستشارات والتعليم والصحة والصناعات المتخصصة. لذا فان الفرصة الحقيقية تتمثل اليوم في الانتقال بالعلاقة من استعادة ما كان قائما سابقا الى بناء شراكة اقتصادية اكثر تنوعا وحداثة. اذا استمر التحسن السياسي والامني، بالتوازي مع اصلاحات تعزز كفاءة الدولة وبيئة الاعمال وثقة المستثمر، يمكن أن نكون امام بداية دورة جديدة في العلاقات الاقتصادية اللبنانية - الخليجية، تبدأ بالتجارة والسياحة وتمتد تدريجا الى الاستثمار والمشاريع المشتركة، والمساهمة في اعادة اعمار لبنان وتعافي اقتصاده.